أعطت إشارات عكست اهتمامها الاستثماري بهذا القطاع

شهية مصرفية انْفَتحت على شركات الصرافة وبنوك تبدأ المغازلة تمهيداً... للاستحواذ

| كتب رضا السناري |

أن تجد في المطار أو في أي مكان آخر بمختلف أنحاء الكويت، أفرعاً لشركات صرافة، يمكنك من خلالها تحويل أموالك، أو تصريفها إلى عملة أخرى فهذا دارج في إطار العادة، لكن أن تتيح البنوك المحلية هذه الخدمة عبر شركات صرافة مملوكة لها، فهذا من شأنه أن يُغيّر في قواعد اللعبة بين المصارف وشركات الصرافة.

وفي هذا الخصوص، علمت «الراي» من مصادر مصرفية أن هناك نقاشاً مصرفياً فُتح أخيراً، حول إمكانية استحواذ بنكي على شركات صرافة، مبينة أن بعض البنوك قام بالفعل بمغازلة كيانات «صرافة»، وأنها أعطت بعض الإشارات التي عكست من خلالها اهتمامها بالاستثمار في هذه القطاع.

ويوجد في الكويت أكثر من 400 مؤسسة صرافة تعمل غالبيتها بنظام الفرع الواحد، وتخضع لرقابة وزارة التجارة والصناعة، فيما هناك 40 شركة صرافة تحت رقابة بنك الكويت المركزي، والذي يشترط رأسمال يبلغ مليوني دينار لكل شركة.

تحضيرات مصرفية للتوسع نحو قطاع الصرافة

مفاوضات مفتوحة

ولفتت المصادر إلى أنه في حال توافق البنوك المهتمة بالشراء مع ملاك شركات الصرافة إذا قرّروا البيع، سينتقل النقاش إلى المرحلة الثانية، حيث الدخول في مرحلة الفحص النافي للجهالة، منوهة إلى أن المفاوضات المفتوحة في هذا الخصوص لاتزال أولية، ولم يتفق أي طرف مع آخر على أي إجراء يعكس اتخاذ قرار محدد حتى الآن.

وشددت المصادر على أنه لم يتضح بعد شكل الاهتمام المصرفي بقطاع الصرافة بصورة نهائية، حيث كل الخيارات الاستثمارية مفتوحة بهذا الشأن، موضحة أن البنوك المهتمة قد تلجأ إلى الاستحواذ على شركات صرافة بشكل كامل أو جزئي، أو حتى القفز بالفكرة نفسها إلى افتتاح أفرع صرافة جديدة تنافس الكيانات القائمة.

ولعل ما يسهّل هضم فكرة استثمار البنوك بقطاع الصرافة تنافسها خارج قطاع خدماتها الأصيلة، من خلال تقديم أنشطة تشابه أعمال شركات الصرافة، وتمتعها بالإمكانات المناسبة لذلك، كما أنها تستطيع تحقيق التميز أو تحسين الخدمة، خصوصاً في ما يتعلق بالتحويلات التي تتم أصلاً عبر أنظمتها، أو تحويل عملة إلى أخرى.

تحرك مصرفي

وفسّرت مصادر مقربة هذه الخطوة، بأنه تحرك مصرفي جديد لتبني إستراتيجية تهدف إلى التواجد في قطاع الصرافة، لكن هذه المرة ليس من باب التعاون التقليدي، من خلال تخصيص حسابات لشركات الصرافة، لاستخدامها في عمليات الإيداع والسحب النقدي، بل عبر تنفيذ الاستثمار المباشر في هذا القطاع، والحصول على تراخيص خاصة للمصارف بمزاولة هذه الأعمال.

وبينت المصادر أن هناك سبباً رئيساً يحفّز البنوك على الاستثمار المباشر في قطاع الصرافة، فبخلاف نجاح التجربة في العديد من الأسواق، ومن ضمنها السعودية ومصر، هناك قناعة مصرفية بأن البنوك غير مستفيدة من تنفيذ تحويلات شركات الصرافة عبرها، سواءً لجهة العائد غير المجدي، والحاجة التشغيلية الكبيرة التي تقوم بها لتنفيذ هذه التحويلات.

وأوضحت، أن هذه الحالة دفعت بعض البنوك في الفترة الأخيرة إلى تقليص تعاملاتها مع شركات الصرافة، وإغلاق بعض حساباتها، رغم أنه تم الاتفاق في فترة سابقة على تحديد بنك رئيسي لكل شركة صرافة تتعامل معه في مسألة الإيداعات والسحوبات النقدية، لاسيما بعد تنامي شكاوى البنوك من إمكانية تعرضها لعمليات غسل أموال بسبب تعاملاتها غير المحددة مع شركات الصرافة بحساب رئيسي.

الوساطة المالية

وذكرت المصادر أن البنوك سبق وأن توسعت في قطاعات ذات صلة، عبر تأسيس شركات استثمارية، سجل بعضها بعض النجاحات، وكان بمثابة قيمة مضافة لأنشطة البنك الرئيس، فيما لم يحقق بعضها المستهدف منه لأسباب مختلفة، كما أنه معلوم توسع بعض المصارف نحو قطاع الوساطة المالية، حيث يوجد لدى 3 بنوك شركات وساطة مالية، ومن ثم يكون التوسع نحو قطاع الصرافة ضمن فكرة أوسع تعمل عليها البنوك لتكوين منظومة خدمية ترسّخ حضورها لدى عملائها بجميع قطاعات خدماتهم.

علاوة على ذلك، يتميز السوق المحلي بأنه واعد لجهة تحويلات الوافدين التي بلغت في 2019 نحو 4.4 مليار دينار، كما أن جزءاً من إنفاق الكويتيين على السفر، والذي بلغ نحو 3.7 مليار دينار في 2019، يتم عبر التحويلات، مع الأخذ بالاعتبار أن شريحة واسعة من المواطنين والشركات وأصحاب الأعمال، وخصوصاً الصغار، يفضلون التحويل عبر شركات الصرافة.

ويعتبر وجود شركات صرافة تابعة للبنوك خطوة جيدة تسهم بشكل مباشر في خلق قنوات أكثر بأسعار رسمية أمام العملاء، فضلاً عن دعمها لاستقرار أسعار الصرف بالسوق والقضاء نهائياً على ما يعرف بالسوق السوداء، لا سيما في ظل الخطوات الإصلاحية التي تتبناها الحكومة والبنك المركزي بالفترة الحالية.

> المصارف المهتمة قد تلجأ إلى شراء شركات قائمة أو تأسيس أخرى جديدة
>
> انخفاض عائد الغير وزيادة الطاقة التشغيلية دفعا للتفكير بسحب النشاط
>
> نجاح بنوك بقطاع الاستثمار والوساطة المالية يحفّز للدخول على الصرافة

بناء لمقترح قدمته «الداخلية»

تحصيل المخالفات المرورية عبر البنوك

| كتب رضا السناري |

في إطار جهودها لزيادة تحصيل المستحقات، قدمت وزارة الداخلية مقترحاً بتحصيل إيرادات المخالفات المرورية بواسطة البنوك.

وأفادت مصادر مطلعة لـ«الراي» أن بنك الكويت المركزي طلب من المصارف دراسة المقترح، مبينة أنه في حال الموافقة على هذا المقترح، سيتم التحصيل بواسطة ربط تطبيقات البنك مع النظام الآلي لـ«الداخلية».

وأوضحت المصادر أنه يجري التنسيق حالياً مع أحد البنوك على التطبيق التجريبي للنظام المقترح، مشيرة إلى أن البنك المركزي طلب من المصارف مراجعة الآلية المقترحة من «الداخلية» والتنسيق معها ومع «المالية» وتزويده بنتائج وتطورات الموضوع، ومقترحات البنوك حول ما إذا كانت آلية النظام المقترح تتوافق مع الإجراءات الخاصة بالجهاز المصرفي.

تصدرتها «الجزيرة» بـ 14.4 في المئة

3 أرباع الأسهم المرقّاة ارتفعت منذ انضمامها لـ «MSCI»

| كتب سعود الفضلي |

بعد 5 أيام تداول من جلسة ترقيتها على مؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة الإثنين الماضي، يبدو جلياً أن أداء بورصة الكويت خالف بشكل كبير ما شهدته أسواق السعودية والإمارات وقطر، بعد ترقيتها على المؤشر نفسه، من انخفاضات حادة.

وتُظهر مستويات الأسعار، أن 16 سهماً من أصل 21 مرقّاة، لم تكتف بتعويض خسائرها يوم الانضمام لـ«MSCI»، بل سجلت ارتفاعات منذ جلسة الترقية تراوحت بين 0.4 في المئة و14.4 في المئة، في حين قلّصت 4 أسهم تراجعاتها لتتراوح بين 0.4 و1.2 في المئة.

وجاء سهم «الجزيرة» في صدارة الأفضل أداءً بين الأسهم المرقاة، مسجلاً قفزة بـ14.4 في المئة منذ جلسة الإثنين الماضي، في حين حققت الأسهم الـ7 المنضمة إلى «MSCI» القياسي ارتفاعات منذ الانضمام تراوحت بين 0.4 و8 في المئة بصدارة سهم «المباني»، وسجلت 10 أسهم من أصل 14 سهماً على مؤشر الشركات الصغيرة ارتفاعات تراوحت بين 2 و14.4 في المئة.

وكسبت القيمة السوقية لإجمالي الشركات المدرجة حتى نهاية تداولات أمس 259 مليون دينار، منها 194.42 مليون سجلتها أمس، لتغلق عند 33.107 مليار.

وعادت المؤشرات للارتفاع، أمس، إذ أنهى المؤشر العام الجلسة مُرتفعاً 0.59 في المئة، وصعد السوق الأول 0.62 في المئة، فيما سجل مؤشرا السوق الرئيسي و«رئيسي 50» نمواً بـ0.52 و0.98 في المئة على التوالي.

وزادت السيولة 64.7 في المئة لتصل 35.98 مليون دينار مقارنة بـ21.85 مليون أول من أمس، كان نصيب السوق الأول منها 24.35 مليون، مقارنة بـ11.625 مليون دينار لـ«الرئيسي»، كما قفزت أحجام التداول 77.9 في المئة إلى 159.62 مليون سهم مقارنة بـ89.74 مليون سهم في جلسة الأحد.

وسجلت الأسهم الـ7 المنضمة لـ«MSCI» القياسي تداولات بـ15.445 مليون دينار، فيما بلغت تداولات الأسهم الـ14 نحو 11.1 مليون، لتستحوذ الأسهم الـ21 المرقّاة على 26.547 مليون دينار، أي 73.8 في المئة من سيولة البورصة.

وتصدر «بيتك» نشاط السيولة أمس، بتداولات 4.58 مليون دينار، فيما كان «ألافكو» الأنشط لناحية الكمية بتداول 11.95 مليون سهم، ليرتفع السهم 5.65 في المئة، وجاء «أولى تكافل» في صدارة الأكثر ارتفاعاً بصعوده 16.18 في المئة.

> أداء بورصة الكويت بعد الترقية لا يزال معاكساً لنظيراتها الخليجية
>
> 259 مليون دينار مكاسب سوقية منذ جلسة الانضمام

أداء الشركات الـ 7 على مؤشر «MSCI» القياسي منذ الانضمام وحتى إقفال جلسة أمس

أداء الشركات الـ 14 على مؤشر «MSCI» (الصغيرة والمتوسطة) منذ الانضمام وحتى إقفال جلسة أمس

13 صندوقاً رابحاً من 21

الصناديق الإسلامية تتفوّق أداءً على «التقليدية» في نوفمبر

| كتب سعود الفضلي |

سجل 13 صندوقاً مستثمراً في بورصة الكويت، من أصل 21 صندوقاً، مكاسب في شهر نوفمبر الماضي، تراوحت بين 0.04 و3.36 في المئة، مقارنة بأداء أكتوبر، فيما تراوح الأداء الإجمالي للصناديق الـ21 بين تراجع بـ1.1 في المئة وارتفاع بـ3.36 في المئة.

ووفقاً لبيانات شركة كامكو إنفست، كان أداء الصناديق التقليدية متبايناً الشهر الماضي، إذ سجلت 7 صناديق مكاسب تراوحت بين 0.04 و1.76 في المئة، فيما تراجع أداء 8 صناديق بين 0.08 و1.1 في المئة.

وجاء صندوق الدارج الاستثماري، الذي تديره شركة الاستثمارات الوطنية، على رأس الصناديق التقليدية الأفضل أداءً في نوفمبر، بمكاسب بلغت 1.76 في المئة، تبعه صندوق كاب كورب المحلي بنمو 1.69 في المئة، ثم صندوق كامكو المأمون، الذي تديره «كامكو إنفست» بارتفاع 1.16 في المئة.

أما بالنسبة للصناديق الإسلامية المستثمرة في بورصة الكويت فسجلت جميعها مكاسب الشهر الماضي، متفوقة في أدائها على نظيرتها التقليدية، إذ شهدت 6 صناديق إسلامية ارتفاعات تراوحت بين 0.21 و3.36 في المئة.

وحقق صندوق ثروة الإسلامي أفضل أداء على مستوى الصناديق المستثمرة في البورصة الشهر الماضي بتسجيله مكاسب بلغت 3.36 في المئة، تلاه صندوق الهدى الإسلامي، الذي تديره «كميفك» بنمو 2.5 في المئة، فيما جاء صندوق الدرة الإسلامي الذي تديره «كامكو إنفست» ثالثاً من حيث أداء الصناديق الإسلامية في نوفمبر بارتفاعه 1.62 في المئة.

وبالنسبة لخسائر الصناديق، منذ بداية العام وحتى نهاية نوفمبر، فكان أقلها لصندوق الدارج بـ4.84 في المئة، أما أكبرها فكان لصندوق الوسم بـ29.86 في المئة، في حين تراوحت خسائر الصناديق الإسلامية الستة في 11 شهراً بين 5.9 و13.94 في المئة.

> الصناديق الـ 6 المتوافقة مع الشريعة سجلت مكاسب و7 «تقليدية» ارتفعت من أصل 15
>
> «ثروة الإسلامي» الأفضل بنمو 3.36 في المئة و«الدارج» تصدّر «تقليدياً» بـ 1.76 في المئة